

نتائج وتوصيات الجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة بشأن الموضوعات الفنية التي تمت مناقشتها

الموضوع الأول: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في التنمية الإدارية للدولة:

في الجلسة الأولى المنعقدة يوم الأربعاء 2007/5/30م ضمن اجتماعات الجمعية العامة للمجموعة في دورتها التاسعة المنعقدة بالجمهورية اليمنية خلال الفترة 2007/5/28-31م تم مناقشة الموضوع الفني الأول (دور الأجهزة العليا للرقابة في التنمية الإدارية للدولة) حيث قدم ديوان المراقبة بالملكة العربية السعودية البحث الرئيسي وقدمت إلى جانب ذلك اثني عشر ورقة قطرية من قبل الأجهزة العليا بالمجموعة وهي:

- 1- ديوان المحاسبة بدولة الكويت.
- 2- ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين.
- 3- دائرة المحاسبات بتونس.
- 4- ديوان المحاسبة بدولة قطر.
- 5- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية.
- 6- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية.
- 7- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.
- 8- ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- 9- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.
- 10- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية.
- 11- ديوان الرقابة بجمهورية العراق.
- 12- ديوان المراجعة القومي بالسودان.

وقد ترأس الجلسة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، وقدم ديوان المراقبة بالملكة العربية السعودية مقرر الموضوع التقرير المختصر للموضوع. حيث تضمن البحث الرئيسي والبحوث القطرية المكونات التالية:

* المبحث الأول التنمية:

أولاً: مفهوم التنمية.

ثانياً: مجالات التنمية:

- المجال الاقتصادي.

- المجال الاجتماعي.

- المجال الإداري.

ثالثاً: خطط التنمية:

* المبحث الثاني : التنمية الإدارية.

أولاً: التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: التنمية الإدارية والفكر الإداري.

ثالثاً: النظريات الإدارية والتنمية.

رابعاً: مبادئ التنمية الإدارية.

– تطوير المنظمات

– تطوير الإجراءات والأساليب.

– تنمية الموارد البشرية.

خامساً: مقومات التنمية الإدارية.

– العقيدة.

– تطوير القوانين والأنظمة.

– تطوير تنمية الهياكل التنظيمية والإجراءات.

– تطوير وتنمية العاملين.

سادساً: العلاقة بين التنمية الإدارية والتنمية الاجتماعية.

* المبحث الثالث : أدوات التنمية الإدارية :

أولاً: التخطيط الاستراتيجي :

– مراحل التخطيط الاستراتيجي.

– دور التخطيط الاستراتيجي في التنمية الإدارية.

ثانياً: المورد البشرية :

– العوامل المؤثرة في تنمية الموارد البشرية.

– وسائل تحقيق تنمية الموارد البشرية.

ثالثاً: الشفافية الإدارية.

– السياسات اللازمة لتطبيق الشفافية.

– دور الشفافية الإدارية في التنمية الإدارية.

رابعاً: أنظمة المعلومات :

– أصناف نظم المعلومات الإدارية.

– الحاسب الآلي ونظم المعلومات.

– دور تطوير أنظمة المعلومات في الخصخصة.

خامساً: الخصخصة:

- دوافع الخصخصة.

- أساليب الخصخصة.

- دور الخصخصة في التنمية الإدارية.

سادساً: أجهزة التنمية الإدارية.

* المبحث الرابع: دور الأجهزة العليا للرقابة في التنمية الإدارية:

أولاً: الأغراض الرقابية وعلاقتها بالتنمية الإدارية.

ثانياً: اختصاصات الأجهزة العليا للرقابة وواجباتها فيما يتعلق بالتنمية الإدارية.

ثالثاً: المعايير الدولية ودور أجهزة الرقابة في التنمية الإدارية.

رابعاً: من تجارب بعض الأجهزة العليا للرقابة في التنمية الإدارية.

التوصيات:

1- التأكيد على استقلالية الأجهزة الرقابية بما يمكنها من الإسهام الفعال في التنمية الإدارية للوحدات المشمولة برقابتها.

2- تعزيز وتطوير منهجيات وخطط وأساليب وأدلة وبرامج المراجعة في الأجهزة الرقابية بما يسهم في تحقيق الانسجام والتكامل بين أهدافها ومتطلبات التنمية الإدارية للوحدات الخاضعة للرقابة.

3- دعم وتنمية القدرات البشرية للأجهزة العليا للرقابة وتوسيع نطاق عملها لتحقيق أهدافها ونقل خبراتها إلى الجهات الخاضعة للرقابة.

4- تعزيز التعاون المشترك في أعمال التدريب وتأهيل الموظفين وتبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة في المجموعة العربية من جهة و بين الأجهزة العربية والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) من جهة أخرى وذلك لغرض تبادل الخبرات في هذا المجال.

5- تشجيع أعمال البحوث والدراسات والترجمة في المجالات المتعلقة بالتنمية الإدارية ودور أجهزة الرقابة المالية العليا فيها. تفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز التنمية الإدارية للدولة من خلال الرقابة على كفاءة أداء ونتائج أعمال الجهات المشمولة بالرقابة.